الريادةُ في علم أصول النحو – دراسة وصفية تحليلية –

Leadership in grammatical origins - descriptive and analytical study -

أ.م. د. أحمد عبدالله المنصوري
جامعة البصرة/كلية التربية/القرنة

Dr. Ahmed Abdullah Al-Mansoori
Basra University / College of Education / Al-Qurna

ملخص البحث

لقدْ كانتْ مشكلة البحث هي: تعدد القول ومبادرة الزعم بالريادة لهذا الباب والسبق الى هذا العلم ؛ إذ نجد ابن جني ت٣٩٢ هـ في القرن الرابع الهجري أول من يبادر القول بصريح اللفظ أنه لم يجد من أهل البلدين من تفطّن لهذا العلم وكتب فيه على الرغم من تفطن ابن السراج ت٣١٦ هـ الى ذلك العلم والمبادرة للتأليف في هذا الباب وتحت هذا المسمى « الأصول » على اتفاق الباحثين أنه عنوان بلا محتوى في هذا الباب غير أنه يُعدّ ممن تفطن له وكتب فيه وأشار الى بعض أدلته – وإن كان على قلةٍ – كما صرّح هو بذلك , ثم بعد قرنين من الزمن يأتي ابن الانباري ت ٥٧٧ ه فيبادر الى القول بأنه وضع علماً يسمى «أصول النحو» , . ثم يأتي جلال الدين السيوطي ت٩١١ هـ بعد قرون عدداً فيفاجئنا بزعمه الريادة في هذا الباب فيسمّي كتابه « الاقتراح في أصول النحو «, وهكذا كانت تلك المزاعم مشكلة بحثية أردت الوقوف عليها وتجليتها فنظرت فيما تقدّم من الدراسات ووقفت على جهود الباحثين في هذا الميدان, وما أكثرها ! . لعل أهمّ ما توصّلنا اليه في بحثنا هذا هو ذهابنا الى ريادة ابن جني لهذا العلم , وأوليته في جمع هذه الأصول والكتابة فيها على علم بها وقصدٍ للتأليف فيها وجهدٍ للتفريع فيها وهذا ما صرَّح به في قصدية تأليفه وتقريره سبقه لغيره مع اعترافه بفضل من سبقه كابن السراج الذي لم يلمم في هذا الباب الا حرفاً أو حرفين .

Abstract

The problem of research was: the multiplicity of words and the initiative of claiming leadership for this section and the forerunner to this science, because we find the son of Agni T392 E in the 4th century AH the first to take the initiative to say explicitly that he did not find the people of the two countries to be able to do this knowledge and wrote in it despite the understanding of Ibn al-Sarraj T316 E to that Science and the initiative to compose in this section and under this name “origins”, on the agreement of the researchers that it is a title without content in this section, but it is considered who is aware of it and wrote in it and referred to some of his evidence - albeit on a few - as he stated so, and then two centuries later comes the son of Anbar t 577 h and he initiates to To say that he has developed a flag called “grammar”, . Then comes Jalaluddin Al-Suyuti, after centuries, and he surprises us by claiming leadership in this section, calling his book “The Proposal in the Origins of Grammar”, and so these allegations were a research problem I wanted to identify and manifest, so I looked at the above studies and stood on the efforts of researchers in this field, and more ! Perhaps the most important thing we reached in our research is that we went to the leadership of the son of a genie for this science, and his priority in collecting these assets and writing in them and intending to write in them and an effort to branch in them and this is what he stated in the intention of his writing and his report preceded him to others with his confession thanks to his predecessor as ibn al-Sarraj who did not learn in this The door is only one or two letters.

المقدمة

أثار السيوطي في نفسي ارتياباً – كما أثار ذلك عند كثير من الباحثين – بمقولته المعروفة : ((هذا كتاب غريب الوضع عجيب الصنع لطيف المعنى طريف المبنى لم تسمح قريحة بمثاله ولم ينسج ناسج على منواله في علم لم أُسبَق إلى ترتيبه ولم أُتقدَّم إلى تهذيبه وهو أصول النحو، الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه.....))[١]، فعقدت العزم وثنيت العِطفَ متوكلاً على الرب الجليل مستمداً منه العون والتسديد لأبحثَ في طيات المؤصلين وأتتبع آراء الدارسين والباحثين في علم أصول النحو؛ لأتبيَّنَ الرائد في هذا العلم، وأقف على من كان له قدم السبق والريادة في هذا الباب ، وأدلّ على ذلك بالعقل والنقل فأوافق بعضاً وأخالف آخرين في إثبات الريادة لهذا العالم دون ذاك بعدما تشابهت مزاعم الأوائل واشتبهت حجج الأواخر؛ فاختلفت آراؤهم في تعميم القول بمن سبق في هذا الميدان والرائد في التأليف لهذا العلم . ومن اللافت للنظر أنني لم أجد من حاول البحث تحت هذا العنوان تحديداً – على كثرة من ألّف في هذا الباب، وتعدّد من درس هذا العلم قديماً وحديثاً – وعليه فقد كانت مشكلة البحث هي: تعدّد القول ومبادرة الزعم بالريادة لهذا الباب والسبق الى هذا العلم؛ إذ نجد ابن جني ت٣٩٢ هـ في القرن الرابع الهجري أول من يبادر القول بصريح اللفظ أنه لم يجد من أهل البلدين من تفطّن لهذا العلم وكتب فيه ؛إذ يقول في ذلك:((وذلك أنّا لم نرَ أحداً من علماء البلدين تعرّض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه، الاّ حرفا أو حرفين في أوله، وقد تُعلِّق عليه به))[٢] على الرغم من تفطّن ابن السراج ت٣١٦ هـ الى ذلك العلم والمبادرة للتأليف في هذا الباب وتحت هذا المسمى « الأصول « على اتفاق الباحثين أنه عنوان بلا محتوى في هذا الباب غير أنه يُعد ممّن تفطّن له وكتب فيه وأشار الى بعض أدلته – وإن كان على قلةٍ – كما صرّح هو بذلك بقوله: ((وإنما تضمنا في هذا الكتاب الأصول والوصول الى الاعراب، فأمّا ما عدا ذلك من النظر بين المخالفين فإن الكلام يطول فيه ولايصلح في هذا الكتاب، على أنّا ربما ذكرنا من ذلك الشيء القليل))[٣]، وقد أثبت ابن جني ذلك القليل بقوله: (فأمّا كتاب أبي بكر فلم يلمم فيه الاّ حرفاً أو حرفين في أوله). ثم بعد قرنين من الزمن يأتي ابن الانباري ت ٥٧٧ هـ فيبادر الى القول بأنه وضع علماً يسمّى « أصول النحو « فنجده يقول في ذلك : ((وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما وهما علم الجدل في النحو، وعلم أصول النحو...على حد أصول الفقه ؛ فإن بينهما من المناسبة ما لايخفى ؛ لأن النحو معقول من منقول، كما الفقه معقول من منقول))[٤] . ثم يأتي جلال الدين السيوطي ت٩١١ هـ بعد قرون عدداً فيفجئنا بزعمه الريادة في هذا الباب فيسمّي كتابه « الاقتراح في أصول النحو « ويقول في مقدمته : ((هذا كتاب غريب الوضع عجيب الصنع لطيف المعنى طريف المبنى لم تسمح قريحة بمثاله ولم ينسج ناسج على منواله في علم لم أسبق إلى ترتيبه ولم أتقدّم إلى تهذيبه وهو أصول النحو، الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه..))[٥]، وهكذا كانت تلك المزاعم مشكلة بحثية أردت الوقوف عليها وتجليتها فنظرت فيما تقدم من الدراسات ووقفت على

جهود الباحثين في هذا الميدان، وما اكثرها ! غير أنه مّما تجدر الاشارة اليه أنَّ هناك دراستين مائزتين في هذا المجال هما « ارتقاء السيادة في علم أصول النحو للشيخ يحيى الشاوي المغربي الجزائري ت ١٠٩٦ هـ، والاخر هو تأريخ النحو تأريخ وتأصيل للدكتور قاسم بدماصي – نيجريا ٢٠١٠ م « غير أنهما لم يكن في منهجهما الاتيان على ذلك التتبع وابراز الرائد في هذا العلم - وان كان د. بدماصي قد حشا الفصل الثالث من كتابه بالتصنيف في هذ العلم وعرض لجهود من نحن بصدد التفضيل بينهم كابن جني وابن الانباري والسيوطي ومن قبلهم ابن السراج في أصوله ، غير أننا سنتتبع ما قاله الدكتور بدماصي ومَن قبله ومَن بعده في هذا الشأن ؛ لنقول بعد طول بحث ودقة احتجاجٍ وتنوع استدلال رأينا في إثبات الريادة لهذا العالم دون ذاك كما سيتبيّن في خاتمة البحث ونتائجه إن شاء الله تعالى.

ريادة أبي زكريا الفرّاء (ت٢٠٧هـ) في علم أصول النحو

زعم الدكتور أحمد مكي الأنصاري ريادة أبي زكريا الفرّاء في وضع علم أصول النحو، متفرداً برأيه! إذ يرى أنّ: ((البحث ينطق بأن الفراء المتوفى سنة ٢٠٧هـ سبق إلى وضع الأصول والقوانين في عهد لم يَعْنَ فيه سيبويه ، ولا أستاذه الخليل بمثل هذا التقنين ، وما يذاع عن البصريين من أنّهم أهل تقنين إنما هو نتيجة لجهودهم في العصور المتأخرة عن سيبويه جيلاً بعد جيل دون أن نبحث عن أوّل من ضبط العربيّة ، ووضع لها الأصول والقوانين، وكل همّنا حين البحث يتجه إلى أول من وضع النحو، وفرّق بين وضع النحو من حيث هو مسائل جزئية، وبين ضبط هذا النحو في قواعد وقوانين ... ولا نرى في كتاب سيبويه إلا القليل النادر من الأصول ... صحيح أنّ الفرّاء قد انتفع بكتاب سيبويه، لكن هذا لا يعني مطلقاً أنّ سيبويه هو واضع علم الأصول في النحو، ولقد وفق محققو ((سر صناعة الإعراب)): أيّما توفيق حين استبعدوا سيبويه من وضع الأصول))[٦]. كما ذهب بعض المحدثين الى تقليل قيمة كتاب سيبويه بقوله : ((فهو في جملة الأمر يقدّم مادة النحو الأولى موفورة العناصر كاملة المشخصات لا يكاد يعوزها إلاّ استخلاص الضوابط وتصنيع الأصول على ما تقتضيه الفلسفة المدروسة والمنطق الموضوع، وفرق ما بينه وبين الكتب التي جاءت بعد عصره كفرق ما بين كتاب الفتوى، وكتاب في القانون، وذلك يجمع جزئيات يدرسها ويصنفها، ويصدر أحكاما فيها، والآخر يجمع كليات يصنّفها ويشقّقها لتنطبق على الجزئيات))[٧]. ولست أدري أنسي الدكتور الانصاري أم تناسى، وغفل أم تغافل عن قدمة أهل البصرة في العربية وريادتهم في تأسيس علومها وتقنين أصولها؛ ذلك بأنه كما يقول ابن سلّام الجمحي : ((وكان لأهل البصرة في العربية قُدمةٌ، وبالنحو ولغات العرب والغريب عنايةٌ . وكان أوّلَ من أسّسَ العربيةَ، وفتح بابها ، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها: أبو الاسود الدُّؤَليّ))[٨] ، وفي نسبة وضع القياس لابي الاسود دلالة لا يشوبها شكٌ على تفطّنه لأقدم أصل من أصول النحو في الاستعمال وان تأخّر عن السماع أو النقل في الترتيب ، ولعل في قول أبي الاسود ((ألقى إليّ عليٌ أصولاً احتذيت عليها))[٩] دلالةً قاطعةً على استعمال أبي الأسود القياس على تلك الأصول التي أُلقيت إليه. ثم إنَّ الدكتور

الانصاري اعتمد في تدعيم زعمه وتقوية رأيه على ما جاء في بعض كتب التراجم والاخبار حول سبب تأليف الفراء كتاب الحدود المنسوب إليه المفقود عن الأشهاد[١٠]. وليت شعري كيف يُستدل بمفقودٍ على تأصيل علم وريادة نهج ؟!!. ثمَّ هب أننا قطعنا بوجود حدود الفراء ، كيف السبيل للاستدلال به على الريادة في هذا الباب ولم يُعلم تلك الحدود أتعريفاتٌ هي – كما هو المشاع عند غيره كحدود الرماني والفاكهي وهما من كتب التعريفات بلا خلاف – أم هي أصول نحوية كما يزعم الدكتور الانصاري ؟! . ثم بعد هذا وذاك لم ينقل لنا الأنصاري نصاً واحداً من حدود الفراء يؤصل فيه لأصول النحو العربي ! وعليه نقول : إن زعم الانصاري لا يمكن الركون اليه وقبوله قبولاً حسناً لما تقدّم من وجوه الطعن والاستدلال .

أمّا أصول النحو في كتابه معاني القرآن فإنها لم ترق كذلك لتكون منهجاً في التأليف في علم أصول النحو . فنجد عنده إشارات إلى السماع والقياس ، وقد قاس على الكثير المسموع والقياس على القليل والشاذ، وكذلك عن الاجماع وألوانه : إجماع حقيقي ، إجماع جزئي أو سكوتي، إجماع بين الحقيقي والجزئي ، ظواهر لغوية شاذة خرجت إجماع العرب وكل هذا كما جاء في مؤلفات السابقين له نلتمسه من خلال دراسته للنص القرآني عندما يريد إثبات حكم ما ، أو يشير إلى بعض الظواهر اللغوية فالقياس عنده كان قياساً استقرائياً لغوياً وقياساً شكلياً نحوياً [١١]. وعليه فقد ذهب بعض المحدثين الى إنكار أصول النحو عند الكوفيين جملةً وتفصيلاً إذ يقول الافغاني في ذلك: ((أمّا الكوفيون فلم تكن لهم أصولٌ يبنون عليها غير ما أخذوه عن أساتذتهم البصريين ولم يحسنوه ، ثمَّ جعلوا من عدم المنهج في سماعهم منهجاً خاصاً لهم ، فسمعوا الشاذ واللحن والخطأ ، وأخذوا عمّن فسدت لغته من الأعراب وأهل الحضر؛ فلما اقتضت المنافسة أن يكون لهم قياسٌ كما لأولئك بنوه على ماعندهم ممّا يتنزّه عن روايته البصري ، ثمَّ جعلوا كل شاذ ونادر قاعدة لنفسه .))[١٢]

ريادة أبي بكر بن السرّاج (ت٣١٦هـ) في علم أصول النحو

تفطّن أبو بكر بن السراج ت٣١٦ هـ في بداية القرن الرابع الهجري إلى أهمية أدلة النحو ، وأسسه التي تُبنى عليه قواعده ، وولج ميدان الريادة من غير قصدٍ منه الى ذلك ؛ ذلك بأنه صرف جلَّ اهتمامه في صوغ القواعد النحوية وبسّطها وتبسيطها للمتعلّم لِما رآه من صعوبة مصنفات النحويين قبله ، وكذلك حاجة المتعلمين حينذاك إلى معرفة القواعد والفروع دون الخوض في خلافات التأسيس لإنتاج تلكالقواعد، أو معرفة الاصول التي تبنى عليها. وهذا ما صرَّح به ابن السراج في كتابه «الأصول» بقوله :((أعلنت في هذا الكتاب أسرار النحو ، وجمعته جمعاً يحضره، وفصلته تفصيلاً يظهره ورتبت أنواعه وصنوفه على مراتبها بأخصرَ ما أمكن من القول، وأبينه ليسبق إلى القلوب فهمه، ويسهل على المتعلمين حفظه))[١٣]. ولعل ابن السراج كان واضح القصد ومعلوم الهدف بتقديمه النحو للمتعلمين بأسلوبٍ واضحٍ سهلٍ مختصرٍ ، ممّا يعني أنه يريد أن يعالج مشكلة حاضرة عند المتعلمين حينذاك وهي تعقيد التأليف فيه وصعوبة الفهم له .[١٤] لذلك نجد ابن السراج قد نأى بنفسه بعيداً عن خلافات التأسيس والتعليل للقواعد النحوية ، وان ذكر من ذلك الشيء القليل كما نصَّ على ذلك بقوله : ((وإنما

تضمنّا في هذا الكتاب الأصول والوصول الى الاعراب ، فأما ماعدا ذلك من النظر بين المخالفين فإنَّ الكلام يطول فيه ولا يصلح في هذا الكتاب ، على أنَّا ربما ذكرنا من ذلك الشيء القليل))[١٥]. من هذا المنطلق نجد من الباحثين من عدَّ أبا بكر بن السرّاج (ت٣١٦هـ) رائداً في علم أصول النحو، وهذا ما نراه مصرَّحاً به عند محققي سرِّ صناعة الاعراب الذين ذهبوا الى أنَّ حركة التأليف في النحو تُوّجت في القرن الرابع الهجري باختراع علم أصول النحو على يد أبي بكر بن السراج المتوفى سنة ٣١٦ هـ في كتابيه « أصول النحو الكبير والصغير «، وذهب الدكتور زهير غازي الى أنَّ أهمية كتاب « الأصول في النحو « تأتي من كونه أوّل كتاب بحث في أصول النحو ، وإن لم يقصر البحث على ذلك[١٧] . وكذلك الدكتور علي أبو المكارم الذي ذهب الى أنّ أول ما يشار إلى أنّه قصده بالدرس – اي علم أصول النحو- هو ابن السرّاج إذ يقول في ذلك:))أمّا علم أصول النحو فهو المحاولة المباشرة من النحاة لدراسة هذه الخطوط التي اتبعت في الإنتاج النحوي ... إذ أنّ أوّل من يشار الى أنه قد قصده بالدرس هو : أبو بكر محمد بن السراي بن السراج المتوفى سنة ٣١٦ هـ في كتابيه « أصول النحو الكبير والصغير»))[١٨]. وإلى هذا الرأي ذهب أيضاً الدكتور محمد عيد بقوله : ((أول مؤلف مشهور عن هذا الموضوع – فيما أعلم- هو «الأصول في النحو» لابن السراج ت٣١٦هـ))[١٩]

ونفى الدكتور أحمد محمد قاسم ريادة السيوطي في هذا الميدان وذهب الى سبق ابن السراج لهذا العلم[٢٠] .

وممن قال في تقدمه في هذا العلم وإمامته فيه الباحث عبد العزيز بن حميد الجهني في دراسته آراء ابن السراج غير البصرية[٢١].

ومن الباحثين من جعل مثل هذا الرأي وهماً وخطأً واعتقاداً مبنياً على الظن عمدوا فيه إلى عنوان الكتاب فقط ، وكتاب الأصول كتاب قواعد خالٍ من الأصول النحوية ، ولا جديد فيه .إذ فنَّد هذا الرأي وناقشه الدكتور تمام حسان في كتابه (الأصول) بقوله : ((وهناك كثير من الكتب التي تحمل كلمة الأصول لكنها لا تعرض منهج النحاة من حيث هو منهج ، وإنما تعنى بأصول القواعد النحوية ككتاب الأصول لابن السراج وجمل الأصول للزجاجي ونحوهما))[٢٢].

وكذلك الدكتور فجّال في مقدمة تحقيقه للاقتراح فنَّد هذا الرأي ووصفه بأنه غير سديد، إذ قال : ((فقول من قال كان اختراع علم أصول النحو على يد ابن السراج في كتابه غير سديد ، وإنما المراد بـ (الأصول) عنده قواعد النحو ومسائله، وفسّر عبارة السيوطي « مازال النحو مجنوناً حتى عقّله ابن السراج بأصول» تعني أنه كان كالحيوان الشارد لبعثرته وعدم ضبطه حتى عقّله ابن السرّاج ، أي: جمعه بكتابه الأصول))[٢٣] .

ونفهم من قول الدكتور تمام حسان: ((إن ابن السراج كان يقصد بالأصول أصول القواعد في الأساس، وإن كان يتبع كل أصل من هذه الأصول طائفة من المسائل تحت عنوان : ((مسائل من هذا الباب)) وهو رأي مقبول لأن الأصول قد تستعمل بمعنى القواعد))[٢٤]. أنه ينفي تفطنه لتلك الأصول وريادته للتأليف في بابها.

وذهب الدكتور حسن الملخ الى عدم ابتداع ابن السراج لهذا العلم، ولم يكن مؤلفه كتاباً فيه ، بل ((يبدو أنّ كتاب الأصول كتاب في النحو حاول فيه ابن السرّاج تقديم النحو محدد القواعد مرتب المسائل واضح الأحكام بأسلوب سهل مختصر ، وليس كتاباً في علم أصول النحو))[٢٥]. ويشارك الملخ في رأيه هذا الباحث جميل إبراهيم علوش فيرى أن من نسب الفضل في ابتكار هذا العلم (أصول النحو) إلى ابن السرّاج قد اعتمدوا على ظاهر الأمور دون النفاذ إلى أعماقها وموطنها إذ اكتفوا بالتسمية دليلاً على وجهة نظرهم ، والتسمية ليست حجة كافية في هذا المجال ، ورأى أن كتاب الأصول كغيره من كتب النحو وإن كان يمتاز عنها بحسن الترتيب والتبويب وساق بعدها الأدلة والبراهين التي تؤيد رأيه[٢٦].

وقال محقق كتاب ارتقاء السيادة : ((وإذا أخذنا كتاب الأصول في النحو لابن السراج ت٣١٦هـ فإننا نجده لا يختلف كثيراً عمّا سبقه من المصنفات التي مزجت بين الأصول والفروع دون تمييز بينها سوى أنه أشار في مقدمة كتابه إلى العلة وأنواعها ... وفي هذا النص ما يدلّ صراحة على أنّ ابن السراج عني بالعلل دون انشغال بمسائل أصول النحو الأخرى))[٢٧].

وقد ذهب د. أحمد عبد الباسط حامد الى افتراق عنوان الكتاب عن محتواه وعدم ريادة صاحبه في هذا الباب إذ قال :((ويمكن القول : إن أول كتاب وصل إلينا يحمل عنوان مفهوم الأصول – هو كتاب (الأصول في النحو) ، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل السرّاج (ت٣١٦هـ)، لكن هذا الكتاب لا يدلّ اسمه على محتواه وموضوعه؛ فإنّ الناظر إليه يستطيع أن يدرك من أول وهلة أنه كتاب في قواعد النحو الأساسية ، وليس في الأصول والقواعد الكلية التي ينبني عليها النحو كالقياس وغيره))[٢٨]. وقد أوغل الدكتور بدماصي بنفيه ريادة ابن السراج وتحامل كثيراً على القائلين بذلك من الباحثين بقوله: ((أمّا ما يوهمه بعض الباحثين المعاصرين بسبب تسمية ابن السرّاج (المتوفى سنة ٣١٦هـ) كتابه: (الأصول في النحو) فيظنون بذلك أنّه يعني علم أصول النحو ، وأن الكتاب أول ما ألف لهذا الفن، وأنّ ابن السرّاج أول من ألّف في علم أصول النحو، وأنه بتسميته كتابه (الأصول في النحو) إنما يعني وضع هذا المصطلح لهذا الفن كل هذا وهم ودعوى لا أساس لها من الصحة ؛إذ إن الاطلاع اليسير على كتاب أصول ابن السراج يفند دعاوي هؤلاء؛لأنه لا يدلّ على مسمّاه ، ولا يحتوي على ما يمسّ دراسة في علم أصول النحو المصطلح عليه إلاّ على أسطر يسيرة لا تشغل صفحة كاملة من الكتاب بل هو كتاب مبسّط في فروع النحو والصرف، فهو لا يقصد باسم الكتاب إلا ليدلّ على أسس ومبادئ وأبواب نحوية وصرفية تلزم المتعلم معرفتها ، لتوصله إلى حقائقها العلمية، وهذا بين من قول ابن السراج نفسه في بيان سبب تأليفه للكتاب))[٢٩].

ونجد في الوقت ذاته اتجاهاً آخرَ من الباحثين أكثر إنصافاً لجهود ابن السراج – وإن لم يقولوا بريادته في هذا الميدان – كمذهبنا نحن في ذلك كما سيتبين لاحقاً ؛ ومنهم الدكتور أحمد محمد نحلة إذ قال : ((على أنّ من الحق أنّ ابن السرَّاج قد ذكر في سياق حديثه عن أصول النحو بالمعنى الذي حددناه بعضاً مما عرف من بعد بأصول النحو بمعنى أدلته التي

تأصلت بها أصوله، وتفرعت فروعه، فعرض في مواضع من كتابه للسماع والقياس ، والمطرد والشاذ ، والعلة .))[٣٠]. ونجد الدكتور إبراهيم عبد الله رفيدة يذهب الى هذا أيضاً بقوله: ((إنّ النحويين إلى هذا العالم الجليل – يقصد ابن السراج – يقصدون من «أصول النحو» قواعده الأساسية ، وقوانينه العامة ، وضوابطه الخاصة بكل تركيب أو كلمة في تعبير عربي مفيد ، مع ما يلزمها من حجة وتعليل، وأن عمله في الأصول كان مرحلة بارزة في إيضاح هذه القوانين والأحكام وضبطها ولمّ شملها وإحكام رصفها))[٣١].

ختاماً وبعد هذا العرض لآراء الباحثين في ريادة ابن السراج وعدمها ، نقول : إنَّ ابن السراج وإنْ لم يكن قد أصَّلَ لعلم أصول النحو – كما عرف فيما بعد – غير أنَّه قد فتح الباب واسعةً لريادة هذا العلم ؛ ذلك بأنه قد أشعر بمعناه ولفظه بتسميته كتابه ب» الأصول في النحو « وكذلك استعماله لتلك الأصول تطبيقياً – وإنْ كان على قلةٍ كما صرّح هو بذلك وأثبته ابن جني فيما بعد – فكانت أصوله بذرةً طيبةً وغرساً مثمراً لم يتأخّر كثيراً حتى آتى أُكُلَهَ على يد أبي الفتح عثمان بن جني كما سنبيّنه لاحقاً . ونحن نذهب إلى تفطن ابن السراج إلى تلك الأصول فهماً ونطقاً لا كما ذهب المعارضون لريادته في هذا الباب ومخالفة عنوان كتابه لمحتواه أو غير ذلك ، بل نقول بتقدّمه في هذا العلم وسبقه إلى تلك الأصول بقوله في مواردَ معلومة مصرحاً بركونه إلى السماع والقياس وهما من أبرز تلك الأدلة وأكثرها شيوعاً واستعمالاً كقوله ((ولا أعرف له في كلام العرب نظيراً))[٣٢]، ((وما جاز أن يكون خبراً فالقياس لا يمنع من تقديمه إذ كانت الاخبار تقدم الاّ أني لا أعلمه مسموعاً في كلام العرب))[٣٣]، ((ولا أعلمه مسموعاً من العرب))[٣٤]، ((ولا أعلم أحداً يقول هذا))[٣٥]. لكنه لم يكن رائدا لبسط القول في علم اصول النحو ؛ ذلك بأنه غلَّب غرض التعليم للفروع والاحكام على التأصيل للأصول والادلة . فكان جهده بمثابة الجذور الأولى التي أدّت إلى انتقال هذا العلم وتطوّره بدءاً منه حتى تنتهي عند السيوطي، ويستوي عودها ويتم بنيانها، حيث حفَّز العلماء إلى الاهتمام بهذا العلم، وحثهم على مواصلة العطاء به والتفكير في تطوير نظريته، وبالتالي تناولوه بالبحث والتأليف بشكل أوسع وأدق. فكان له فضل إظهار المصطلح إلى حيز الوجود، وجمع أصول العربية بأخذه مسائل سيبويه وترتيبها على أحسن وجه والحد من جنون النحو كما ذاع صيت قولة السيوطي فيما بعد « ما زال النحو مجنوناً حتى عقَّله ابن السراج بأصوله».

ريادة أبي الفتح عثمان ابن جني(ت٣٩٢هـ) في علم أصول النحو

أفاد إبن جني من جهود سابقيه في الدرس النحوي ولا سيَّما جهود شيخه أبي علي الفارسي الذي أولى القياس عناية فاقت حدَّ الاتكاء عليه في الأحكام النحوية حتى أُثر عنه قولته المشهورة : ((أُخطئ في خمسين مسألة في اللغة، ولا أُخطئ في واحدة من القياس))[٣٦]. ويسوغ لي أن أقول مبكراً : إنَّ ابن جني أوّل من رسم طريق علم أصول النحو وكتب فيه على ما وجده عند الفقهاء في أصولهم، وكان أبو الفتح متتبعاً آثار العلماء من أهل المصرين – البصرة والكوفة – متبحراً في علوم اللغة جريئاً في تبنّيه

فضل السبق للتأليف في هذا الباب غير منكرٍ لجهود سابقيه، إذ يجاهر بسبقه للتأليف في علم أصول النحو على غير منوال سبقه الاّ على نحو الإشارة أو القلة؛ ذلك بأنه لم يجد من تنبَّه لمثل ما يروم التأليف فيه، إذ يقول في ذلك: ((لم نر أحداً من علماء البلدين تعرّض لعمل أصول النحو، على مذهب أصول الكلام والفقه ، فأمّا كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه الآن إلا حرفاً أو حرفين في أوله ، وقد تعلّق عليه به، وسنقول في معناه . على أنّ أبا الحسن قد كان صنّف في شيء من المقاييس كتيباً، إذ أنت قرنته بكتابنا هذا علمت بذلك أنا نبنا عنه فيه ، وكفيناه كلفة التعب به ، وكافأناه على لطيف ما أولاناه من علومه المسوقة إلينا، المفيضة ماء البشر والبشاشة علينا، حتى دعا ذلك أقواماً نزرت من معرفة دقائق هذا العلم حظوظهم ، وتأخرت عن إدراكه أقدامهم ، إلى الطعن عليه، والقدح في احتجاجاته وعلله ، وسترى ذلك مشروحاً في الفصول بإذن الله تعالى))[٣٧].

و((بهذا عبّر ابن جني باسم أصول النحو لقباً لعلم مستقل له حدود ومسائل يصدق عليها الاصطلاح بهذا اللقب في تاريخ علم النحو... ، وقد حوى الكتاب مسائل علمية دقيقة ، تناولت دراسة معظم جوانب مهمة في سماع اللغة ونقلها ... ، كما درس في الكتاب مسائل القياس بصورة مستفيضة ودقيقة ، وقد عقد باباً للإجماع وباباً آخر للاستصحاب..، وهذه هي أصول النحو العمة والمهمة في دراسة النحو والصرف))[٣٨] . وقد حرص ابن جني كثيراً على بيان الغاية من تأليفه والغرض من أصوله المبثوثة في خصائصه بقوله : ((وليكون هذا الكتاب ذاهباً في جهات النظر ؛ إذ ليس غرضنا فيه الرفع ، والنصب، والجر، والجزم ؛ لأنّ هذا أمر قد فرغ في أكثر الكتب المصنفة فيه منه ، وإنّما هذا الكتاب مبني على إثارة معادن المعاني وتقرير حال الأوضاع والمبادئ، وكيف سرت أحكامها في الأحناء والحواشي))[٣٩].

ويُفصح أكثر في موضع آخر ويسمّي الأصول ويعدّها المرتكز الأساس في بناء الكتاب والهدف من تأليفه، فيقول في ذلك: ((فإنّ هذا الكتاب ليس مبنياً على حديث وجوه الإعراب وإنما هو مقام القول على أوائل أصول هذا الكلام وكيف بدئ وإلام نحي))[٤٠].

وبهذا يمكننا أن نفهم من كلام ابن جني المتقدم أنَّه متفطنٌ حاذقٌ، والقصدية ظاهرة في فعله وتأليفه، وفضل السبق لانتقاله بعلم النحو من القواعد والاحكام - التي كثُر الكلام فيها والتأليف عليها- الى البحث عن معادن تلك الأحكام وكيفية القياس عليها والاعتلال لها وغير ذلك من ماهيِّة علم أصول النحو. وعليه فقد نسب أغلب الباحثين الفضل في أوّلوية هذا العلم الى ابن جني ، وفي ذلك يقول د. بدماصي: ((ونؤكد على أنَّ ابن جني لم يسبقه أحدٌ في دراسة أصول النحو في كتاب واحد مثل ما فعل في الخصائص))[٤١] . وأشار إلى مثل هذا أيضاً د. حسن الملخ بقوله: ((ويعدُّ أبو الفتح عثمان ابن جني أوَّل من رسم طريق علم أصول النحو على هدي أصول علمي الكلام والفقه، وبيان ذلك ما ساقه في كتابه الخصائص))[٤٢] . والذي يتتبع مادة كتاب الخصائص وموارد بيان ابن جني فيها يتبيّن أنّ ((هذا كله من صميم أصول النحو ولا يستطيع أحد أن يدفع ابن جني عن هذا الموضع ولا أن يزحزحه عن هذه المكانة))[٤٣] . وقد تكلّف الباحث جميل علوش كثيراً في تتبعه ابن جني في خصائصه ومحاولة تقصيره

في منهجية كتابه، والتقليل من شأن ريادته في علم أصول النحو؛ لينتصر لصاحبه – ابن الانباري – الذي خصّص دراسته في جهوده، فحاول أن يشخّص بعض الثغرات ويعدّها مبرراً لتفضيل ابن الانباري عليه، والقول بريادة صاحبه لهذا العلم، إذ يقول في ذلك: ((غير أنّ ثمة بعض الثغرات ومواطن التقصير في عمل ابن جني هذا تجعل من السهل على غيره أن يدّعي هذا العلم ويجهر بابتداعه وابتكاره))[٤٤] . ومن أبرز ما عدّه نقصاً ورآه تقصيراً وعيباً ما يأتي : ((

١- أنّ كتاب الخصائص ليس خاصاً بالأصول فهو كتاب عام شامل يحتوي على مسائل في اللغة والنحو والتصرّف والاشتقاق الخ.

٢- انه لم يلمّ شتات أصول النحو ولم يستوف الحديث عن أركانه من نقل وقياس واستصحاب حال . ولم يحط بتفصيلات كل ركن منها بل تناول بعض قضاياه فيه .

٣- أنه يعتمد على تحليله وتعليله الشخصيين وقلّما يعتمد على آراء السالفين أو يشركهم في عمله كابن الأنباري. وهو إلى ذلك يوغل في القياس والاستنباط وتقليب المعنى على وجوهه المختلفة وقد يجرّه خياله الواسع إلى مخالفة العلم والواقعية .

٤- أن كتاب « الخصائص» ليس كتاباً منهجياً يصلح لأن يقدم للطلبة في حلقات العلم والدراسة لقصوره من ناحية الترتيب والتبويب فمسائله التي تتعرّض لهذا الموضوع موزعة مشتتة في الكتاب))[٤٥] .

ولنا أن نقف مع الباحث علوش لنتبيّن فساد ثغراته التي آخذ ابن جني بها وقصرّه فيها ، إذ سيتبيّن لمن يستقري خصائص ابن جني أنّ عدد أبوابه قد بلغت مائة واثنين وستين باباً وقد درس الاصول في مائة ونيفٍ منها دراسة مستفيضةً ، وفي غيرها من الأبواب دراسة متناثرة . وإذا ما تتبعنا أصول النحو وأدلته في الخصائص لوجدناها تامّة متكاملة على ما عرف فيما بعد بالأصول الرئيسة التي هي : السماع أو النقل والقياس والإجماع والاستصحاب ، وقد درسها تفصيلاً وجاء بتطبيقات عليها في مسائل متعددة في النحو والصرف ، وهذا ما صرّح به علوش نفسه بقوله : ((هذا كله من صميم أصول النحو ولا يستطيع أحد أن يدفع ابن جني عن هذا الموضع ولا أن يزحزحه عن هذه المكانة))[٤٦] . وبعد هذا وذاك لا يمكن أن يؤاخذ ابن جني على ريادته لعلم اصول النحو وتفضيل غيره عليه كابن الانباري مثلاً لوجود غير الأصول في خصائصه ؛ ذلك بأن الشافعي الذي لم يختلف اثنان في ريادته لعلم أصول الفقه ، والذي يستقري رسالته ذائعة الصيت يجد أنها محشوة بالاستطراد الناتج من كثرة الأمثلة والتطبيق ففيها مواضيع في الحديث والفقه واللغة، فهل يعدّ هذا مسوّغاً للانتقاص وموردا للتقصير؟![٤٧]. وعليه فإنَّ فمنهج التأليف النحوي عند ابن جني يتصف بصفة الشمول والتكامل في مباحثه ذلك أنّ الدراسات التي سبقته كانت تفتقر إلى التعمّق في الظواهر اللغوية ، وكذلك أنها لم تعمل على إحداث التكامل فيما بينها ، وإنّ أهم ميزة تفرّد بها ابن جني هو أنّه وضع للنحاة نظرية في شكل نظام لغوي عام يتجاوز حقل اللغة نفسها بصفتها ألفاظاً ومعاني لتناول أسس التفكير النحوي والتعبير الفني وبهذا يكون ابن جني قد أسهم ابن جني في جمع أصول النحو بعدما كانت متفرقة في كتب النحو إلى أن جمعها وأفرد لها كتاباً، وأفاض في الكلام عنها وعن غيرها من مسائل النحو واللغة

وفقهها .[٤٨]

وبهذا يكون ابن جني ((قد تنبّه إلى ضرورة أن تكون للنحاة كتب في الأصول تناظر كتب أصول الكلام والفقه وشعر أنّ النحاة السابقين من بصريين وكوفيين لم يعنوا بمثل هذه الدراسات فعقد العزم على أن يضع كتاباً يعالج فيه المباحث الأصولية في النحو على مذهب أصول الكلام والفقه فوضع كتابه الخصائص الذي جاء زاخراً بالقواعد والأصول وبخاصة فيما يتعلق بالقياس والعلة والمبادئ العامة للعربية))[٤٩].

وهكذا نجد إطراء الباحثين على ابن جني، وإشادة الدارسين في ريادته لعلم أصول النحو قد كثُرت وتعدّدت؛ منها على سبيل التمثيل قول د. محمد سالم صالح الذي رأى أنّ علم أصول النحو كانت البداية النظرية له على يد ابن جني ، في كتابه الخصائص[٥٠].

وممّن نسب السبق في وضع علم أصول النحو الى ابن جني على وجه الترجيح الدكتور مصطفى جمال الدين إذ قال : ((... وأبرز من كتب في أصول النحو –ولعله أول من أسس ذلك- هو أبو الفتح عثمان جني (٣٩٢هـ) في «الخصائص» ثم تلاه أبو البركات الأنباري في كتابه «لمع الأدلة « ثم جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) في كتابه «الاقتراح»، ولم أعثر في حدود جهدي ، على كتب لقدماء النحاة تعنى بهذه الأصول غير ما ذكرت)) [٥١] .

وكذلك د. ابراهيم رفيدة في كتابه النحو وكتب التفسير الذي قال : ((نستطيع أن نؤكد - بعد كل ما تقدم – أنّ الإمام أبا الفتح هو أول من فكر في إنشاء «علم أصول النحو» على غرار «أصول الكلام والفقه» وأنّ ما فعله فيه يأخذ طابع المحاولة الأولى التي تأخذ حكم كل محاولة مثلها من عدم النضج والاستواء، ومن الاتسام بالانتشار وعدم تحدد المبادئ والأركان تحدداً يكشف عن طبيعتها كاملة ويبرز ملامحها واضحة ، وهذا ما نلمسه في عمل ابن جني – رغم مع بحوثه من العمق والأصالة وتوّفر أركان أدلة النحو وأصوله تطبيقاً، مما هئ لأبي البركات الأنباري أن يخطو الخطوة الأخيرة فيتحدّد على يديه هذا العلم تحديداً كاملاً))[٥٢].

وأشار الدكتور أحمد أمين إلى أنّ ابن جني هو واضع علم أصول النحو وذلك بقوله : ((وقد رأى ابن جني الفقهاء، وضعوا للفقه أصولاً، والمتكلمين وضعوا للعقائد أصولاً فأراد أن يضع للغة والنحو كذلك أصولاً ، فكان بذلك واضع علم جديد))[٥٣].

وكان الدكتور فاضل السامرائي صريحاً بعدِّه ابن جني رائداً لهذا العلم، وهو أوّل من ألّف فيه، إذ يقول في ذلك: ((كان لابن جني في أصول النحو باع طويل وجهد كبير ، وهو أول من ألَّف فيه بهذه السعة وهذا الشمول))[٥٤]. والى مثل ذلك ذهب الدكتور سعود أبو تاكي إذ أشار الى أنّ ابن جني أول من ألَّف في علم أصول النحو ، وأنّ الخصائص كتاب مستقل في الأصول النحوية ، إذ يقول في ذلك: ((إنَّ هذا الكتاب هو كتاب جامع للأصول النحوية وأقسامها وأنواعها ومحيط بالأدلة وأسرار اللغة الشريفة ، كما أراد له مؤلفه بل إنه يتناول جميع ما يتصل بعلم أصول النحو بالدراسة والتحليل الدقيق ، ولم يترك ابن جني شاردة ولا واردة تتعلّق بهذا العلم الاّ منحها من البيان والشرح ما تستحقه)).[٥٥] ورجّح الدكتور حسن الملخ أن ابن جني هو من وضع علم أصول النحو على نحو من التقنين والضبط والتحديد

لا على أنه مخترعه .[٥٦]

وإلى مثل ذلك ذهب الباحث عبد العزيز المرسي الحداد بقوله : ((لذا يعتبر ابن جني أوّل من فكّر في ابتكار علم أصول النحو على نحو ما عرفت في علم أصول الفقه))[٥٧]. وبهذا نحن نذهب إلى عدم صحة مدّعي الريادة والابتكار لعلم أصول النحو إلى غير ابن جني، ونؤكد ما أكّده الدكتور إبراهيم عبدالله رفيدة بقوله:

((ممّا سبق يتأكد لنا عدم صحة قول محققي «سر الصناعة» إن ابن السرّاج هو مبتكر علم أصول النحو، إذ إن كتابه في أصول النحو بمعنى القواعد والمبادئ والقوانين العامة - وإن كان قد ذكر – في أوله قليلاً من مبادئ «علم أصول النحو» كما سبق به البيان ، كما يتأكد لنا عدم صحة قول محقق كتاب «لمع الأدلة» في تقديمه إن الأنباري هو مبتكر «علم أصول النحو»))[٥٨] . وعليه نقول عوداً كما قلنا بدواً إنَّ ابن جني أوّل من رسم طريق علم أصول النحو وكتب فيه على ما وجده عند الفقهاء في أصولهم، وكان أبو الفتح متتبعاً آثار العلماء من أهل المصرين – البصرة والكوفة – متبحّراً في علوم اللغة جريئاً في تبنيه فضل السبق للتأليف في هذا الباب غير منكرٍ لجهود سابقيه، ونقول جازمين بأوّليته وريادته لعلم أصول النحو لما تقدم الاستدلال والبرهان على ذلك، ولا يضيره قول د. جميل علوش وغيره الذين حاولوا جاهدين تتبع الثغرات ونسبة التقصير لعمل ابن جني الرائد في قومه والسابق إلى التأليف في هذا العلم ، إذ لم يترك ركناً أو أصلاً من أصول النحو الاربعة الرئيسة الاّ ودرسه دراسة مفصّلة وطبقه على مسائل متعددة في النحو والصرف.

ريادة أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري(ت٥٧٧هـ) في علم أصول النحو

ذهب غيرُ واحدٍ من الباحثين الى القول بريادة أبي البركات الكمال ابن الانباري لعلم أصول النحو مستدلين على ذلك بقول ابن الانباري نفسه وزعمه السبق لهذا العلم والريادة فيه بدءاً من محقق رسالتي المؤلف في أصول النحو وأدلته الأستاذ سعيد الافغاني الذي نصَّ على ريادة ابن الانباري في ذلك بقوله: ((فن أصول النحو على نسقِ فن الاصول للفقه ، وقد وضع له كتاب « لمع الادلة « ... هذه أوَّلية تاريخية لا ينازع ابن الانباري فيها منازع ، بل لم ينسج على منواله أحدٌ نعلمه مدة أربعمائة سنة))[٥٩].

استناداً لمقولة الانباري وزعمه السبق في محاولته :((فإنّ جماعة من أهل الفضل والاستبصار سألوني بعد ابتكار كتاب « الإنصاف في مسائل الخلاف» ، وكتاب» الإغراب في جدل الإعراب» - أن أعزّز لهم بكتاب ثالث في الابتكار يشتمل على علم أصول النحو، المفتقَر إليه غاية الافتقار؛ ليكون أول ما صنف في هذه الصناعة الواجبة الاعتبار، فأجبتهم على وفق طلبتهم في ثلاثين فصلاً على غاية الاختصار))[٦٠]، ونفى الأفغاني أية محاولة جادة لابتكار هذا العلم والتأليف فيه قبل ابن الانباري ، إذ يقول في ذلك: ((ولم يكن لنا إلا محاولات جزئية في مسائل قام بها نوابغ أقوياء كالفارسي وابن جني ، لكن أحداً لم يحاول وضع تصميم فني أصولي في اللغة كما فعل أهل الشرع ..حتى جاء ابن الأنباري))[٦١]. ولنا أن نقف مع الاستاذ سعيد الافغاني الذي قطع بريادة ابن الانباري لهذا العلم استناداً لزعمه في ذلك واصراره على السبق في هذا الميدان على من سبقه ومن لحقه

وهو يكرر القول: ((أن أعزّز لهم بكتاب ثالث في الابتكار يشتمل على علم أصول النحو، المفتقَر إليه غاية الافتقار؛ ليكون أول ما صنف في هذه الصناعة الواجبة الاعتبار))[٦٢]، أو قوله: ((وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما؛ هما علم الجدل في النحو، وعلم أصول النحو))[٦٣]. ولا نستطيع أن نجد تفسيراً لموقف الأستاذ الافغاني من القطع بريادة ابن الانباري على أنه قد ألَّف كتاباً في اصول النحو واطلع جهود ابن جني الرائدة وتفصيله لمادة تلك الاصول في خصائصه – وان حشاها بغيرها كما يزعمون – فضلاً عن قبولنا زعم ابن الانباري وقوله بالريادة والسبق في الابتكار والتأليف وغمط حق سابقيه في ذلك ! ولعلنا لا نغالي إذا ما قلنا في تفسير ذلك إنه من ترف الأفكار، وميل الاهواء ! ولا يمكننا قبول مثل تلك المزاعم وهذه الاقوال التي تفسرها؛ ذلك بأنَّ ما قاله ابن الانباري قد قاله ابن جني من قبل، وما فعله الانباري قد فعله الموصلي قبله ، ولم يزد عليه الانباري في ذلك الآ بتخصيصه كتاباً مستقلاً لتلك الأصول سمّاه « لمع الأدلة في أصول النحو» التي سبقه إليها ابن جني في محاولة تقليد الفقهاء في أصولهم ومحاكاتهم في تلك الأصول في النحو العربي وصرح بذلك ابن جني كما مرَّ الكلام في ذلك تفصيلاً . على أننا لا ننكر جهد ابن الانباري في انضاج تلك الأصول وإخراجها بحلتّها الجديدة، لكننا في الوقت ذاته لا نبخس حق ابن جني في الريادة لهذا العلم وسبقه للتأليف فيه ، وهذا ما أشار اليه الاستاذ طارق بومود بقوله : ((إنّ جميع المحاولات التي سبقت ابن الأنباري في تأسيس علم أصول النحو من حيث الموضوع والمنهج والمصطلح لم ترق إلى درجة الاستقلالية والتمايز، بل بقيت مرتبطة بالمباحث اللغوية والنحوية إلى أن جاء ابن الأنباري أبو البركات في القرن السادس الهجري مستفيداً من جهود السابقين من علماء النحو في تأسيس علم أصول ، وذلك حينما الّف كتاباً مستقلاً في هذا الفن على غرار مؤلفات أصول الفقه ووسمه (لمع الأدلة في أصول النحو) وتناول فيه هذا الفن كاملاً راسماً حدوده ومبيناً قواعده ، وأنواعه ، ومسائله، ومبرزاً معالمه ومبادئه))[٦٤] . لذلك أراني لا أقول بقول الاستاذ الافغاني بأولوية ابن الانباري التي لا ينازعه فيها منازع ولم ينسج على منوالها ناسج ، وأذهب الى ما ذهب اليه بعض العلماء والمؤرخين الذين لم يوافقوا الانباري في زعمه واشاروا إلى منافسته في ادعائه ويجاذبه فضل الابتكار ومن أبرزهم ابن السراج وابن جني .[٦٥] وأجدني أوافق الاستاذ افغاني أيضا تمام الموافقة بعدم ريادة الانباري وفضله الكبير في جمع شتات هذا العلم بمصنف مستقل بقوله في ذلك: ((فإذا لم يكن ابن الانباري مبتكر هذا الفن حقاً فله الفضل الكبير في أنه جمع جزئياته ونظّمها وصنَّفها جديداً))[٦٦] . وقد فتح الافغاني الباب واسعةً أمام الباحثين للقول بريادة ابن الانباري لعلم أصول النحو، إذ نجد الدكتور أحمد عبد الباسط حامد قد عدّ ابن الأنباري رائد مرحلة النضج والتأليف في علم أصول النحو ، حيث بدأ ينظر في هذا العلم في هيئة علم جديد متميّز عن بقية العلوم، فخصّ مباحث هذا العلم بمؤلَّف مستقل هو كتاب (لمع الأدلة في أصول النحو)، وذكر أنه علم جديد في بابه ، فريد في منهاجه، أضاف به إلى علوم العربية علماً جديدا لم يسبقه أحدٌ من العلماء إليه[٦٧]. وذهب الاستاذ طارق بومود الى

عدِّ ابن الانباري مؤسساً لهذا الفن، إذ يقول في ذلك: ((إنّ جميع المحاولات التي سبقت ابن الأنباري في تأسيس علم أصول النحو من حيث الموضوع والمنهج والمصطلح لم ترق إلى درجة الاستقلالية والتمايز ، بل بقيت مرتبطة بالمباحث اللغوية والنحوية إلى أن جاء ابن الأنباري أبو البركات في القرن السادس الهجري مستفيداً من جهود السابقين من علماء النحو في تأسيس علم أصول ، وذلك حينما ألّف كتاباً مستقلاً في هذا الفن على غرار مؤلفات أصول الفقه ووسمه (لمع الأدلة في أصول النحو) وتناول فيه هذا الفن كاملاً راسماً حدوده ومبيناً قواعده ، وأنواعه، ومسائله، ومبرزاً معالمه ومبادئه فعُدَّ – بذلك – مؤسس هذا الفن كما صرَّح هو بنفسه في مواقع من كتبه بأنه أوّل من ابتكر علم أصول النحو التي تقوم عليه فخصّه بكتاب « لمع الادلة «))[٦٨] . ولعلنا لا نوافق الاستاذ بومود أيضاً بزعمه هذا ؛ إذ لاحجّة له بذلك سوى التوكؤ على زعم الانباري نفسه ؛ ذلك بأنّ ابن جني قد صرَّح بذلك أيضاً سابقاً له بالفضل والمزية وقد تبنّى تلك الاصول وقرنها بأصول الفقه وسمّاها بمصطلحات ذلك العلم قبله ، فإذا كان الزعم من أحد القدامى بالريادة والسبق لهذا العلم أو ذاك لكان الفصل للسابق لا للاحق ! . وقد ذهب الدكتور جميل علوش الى أن ابن الانباري قدّم ولأوّل مرة عملاً منهجياً مستقلاً في أصول النحو ، إذ يقول في ذلك: ((فقبل ابن الانباري بقرنين باح ابن جني بميله إلى هذا الاتجاه ورغبته في السير على هذا المنهج ... وجاء ابن الانباري فاستوفى القول في هذا الموضوع وقدَّم لأوّل مرة عملاً منهجياً مستقلاً في أصول النحو ونجح في تزويد طلبته بكتاب يتسم بالجدّة والطرافة هو كتاب « لمع الادلة «))[٦٩].غير أنه في مقابل هذه الإشادة وهذا الاعتراف بالريادة لابن الانباري نجد باحثين آخرين ينفون هذه الريادة ويبطلون تلك المزاعم - ونحن منهم طبعاً كما تقدم الكلام في ذلك – منهم الدكتور محمد سالم صالح بقوله :((يتضح ممّا سبق أن الانباري لم يخترع كل المباحث التي ذكرها في علم أصول النحو فقد نشأت هذه الأصول وظهرت في تطبيقات النحاة الاوائل .. فقد سبقه ابن حني إلى التأليف في كثير من هذه الموضوعات والمباحث ، ولكن السبق الحقيقي الذي يثبت بي البركات هو إفراده لهذا العلم مصنفاً مستقلاً يجمع به شتاته من كتب النحاة والمصنفين ..فاستوى على يديه علماً محدّد المعالم والمبادئ ، واضح الحدود والقسمات))[٧٠].ومنهم الدكتور حسن الملخ الذي قال:((ولا استطيع القول بأولية ابن الانباري في وضع علم أصول النحو))[٧١]. وصرّح الدكتور قاسم بدماصي بعدم رضاه عن القائلين بريادته ، وأشار الى أنَّ ذلك ليس إنصافاً بقوله : ((أمّا ما يروجه بعض الباحثين الذين يحاولون موافقة ابن الأنباري في ادعائه اختراع علم أصول النحو ، وأولية الكتابة فيه بحجة خلط ابن جني مسائل أخرى لغوية بما أودع الخصائص من أبواب أصول النحو فلم أر في ذلك إنصافاً لما يلي :

أ- أنّ عدد أبواب الخصائص يبلغ مائة واثنين وستين باباً ، والتي درس فيها مسائل تتعلّق بأصول النحو وتمسّها تبلغ مائة أو تزيد إضافة إلى مسائل متناثرة في الأبواب غير المائة من مسائل متعلقة بأصول النحو.

ب- ان ابن جني لم يترك ركناً أو أصلاً من أصول

النحو الأربعة الرئيسية التي هي : السماع أو النقل، والقياس، والإجماع، والاستصحاب. إلاّ ودرسه دراسة مفصلة من جلّ جوانبه ، وطبّقه على مسائل متعددة من مسائل النحو والصرف ، ولا يجادل في هذا من له أدنى إطلاع في الخصائص ، ولا يقدح في ذلك عدم استيعاب دراسته جميع جوانب وأركان كل أصل من تلك الأصول على حدة، إذ كان هذا بداية محاولة في هذا العمل .

ت- أن الخصائص أول كتاب يوضع في هذا الفن على ما اصطلح عليه فيما بعد ، فلا ينقصه وجود بعض زيادات على بعض مسائله وعدم ترتيبها ترتيباً دقيقاً كما فعل من بعده، لأن ذلك قد ينتج عن طول تنفس المؤلف ، أو كثرة تطبيق تلك الأصول على الظواهر النحوية والصرفية رغبة في تبسيط القول فيها وتوضيحها لطلاب العلم .

ث- أنه ثبت عند معظم علماء الأصول أنّ أول من ألّف في علم أصول الفقه الإمام الشافعي- رحمه الله تعالى- وأنّ أول كتاب صنّف فيه هو رسالته المشهورة ، والمطلع على تلك الرسالة يرى أنّ الإمام الشافعي يستحق نسبة هذا الفضل إليه مع أنّ الرسالة لم تسلم من الاستطراد الناتج عن ضرب كثرة الأمثلة وتطبيق الأصول التي يقرّرها على مسائل الدين ، ففيها مواضيع في الحديث والفقه واللغة صنيع ابن جني في خصائصه، وإن كان يتضح في أن نفس ابن جني أطول منه عند الشافعي، ولكن عملهما في الأصولين (أعني أصول الفقه وأصول النحو متقارب ، والمقارنة بينهما أوضح ، أمّا أن يقارن عمل ابن الأنباري بعمل الشافعي في الأصولين، ففيه مجانبة للإنصاف في نظري؛ إذ لم يعد ابن الأنباري إلاّ ملخّص أبواب الأصول من غيرها ومرتبّها ومنظّمها تنظيماً منهجياً يوافق روح عصره، ومزيداً فيها بعض فصول استفادها من أصول الفقه، وله في ذلك كله فضل لا ينكر))[٧٢]. وقد ذهب الباحث محمد بن علي العمري الى أبعد من ذلك بكثير، إذ اتهم الانباري بنسخ جهد غيره وادّعاءه لنفسه ولم ينف عنه الريادة لهذا العلم وحسب، بل جرّده من أي جهد له في ذلك في دراسته الناضجة (قياس العكس في الجدل النحوي عند أبي البركات الانباري) وتتبّعه الدقيق، إذ يقول في ذلك: ((ليس لأبي البركات الأنباري فيما كتبه في أصول النحو في رسالتيه (الإغراب في جدل الإعراب) و (لمع الأدلة) سوى سوق الأمثلة النحوية والصرفية التي مثَّل بها على ما فيها من أحكام وأقسام، وأمّا ماعدا هذه الأمثلة فهو مأخوذ كما هو من خمسة كتب لأبي إسحاق الشيرازي، هي:

١- اللمع في أصول الفقه.

٢- شرح اللمع، المسمى(الوصول إلى معرفة الأصول).

٢- الملخص في الجدل.

٤ - المعونة في الجدل

٥ - التبصرة في أصول الفقه

والحق أنَّ هذا الحكم الذي وصلت اليه لم ينبنِ عندي على وجود المباحث عند الرجلين فحسب ، بل لما هو أعمق من ذلك كثير؛ إذ وجدت عشرة مظاهر من الشبه ببين مؤلفات الرجلين ، تدلُّ مجتمعةً دلالة قاطعة على أنَّ أبا البركات استلَّ كلَّ ما كتبه في أصول النحو من كتب الشيرازي السابقة كما هي، ثم استبدل بالأمثلة الفقهية التي فيها أمثلة من النحو والصرف))[٧٣] . وقد حاول الدكتور أحمد عبدالباسط أن يردَّ قول العمري منتصراً لابن الانباري بقوله :

((تأثَّر أبو البركات الأنباري في كل ذلك بعلماء مصطلح الحديث ، ولم يجرؤ أحد على اتهامه بما اتهمه به باحثنا ، وأنه ليس له في كتابه هذا إلاّ النقل عن هؤلاء العلماء وضرب الأمثلة فقط، لاغياً ذلك الجهد الذي بذله الأنباري في جمع شتات ما تفرّق من أصول عند من سبقوه، ونافياً عنه تلك القدرة البارعة في التنظير والتقسيم والتبويب في ضوء هذه العلوم الشرعية لخدمة علم أصول النحو. ولعل أكثر ما يميّز عمل أبي البركات الأنباري في كتابه (لمع الأدلة في أصول النحو) أمران؛ أولهما : أنه أتى بتعريف محدّد لأصول النحو ركز فيه على أدلته التي تفرعت منها فروعه وأصوله

ثانيهما : أنّ المسائل التي أتى بها في مؤلّفه هذا داخلة في مسائل هذا العلم غير خارجة عنه، وهذا على عكس مؤلف (الخصائص) الذي أدخل فيه صاحبه موضوعات تتعلّق بدراسة كثير من مسائل النحو واللغة وفقهها))[٧٤]. بعد هذا العرض من الأخذ والرد بين الدارسين في إثبات الريادة لابن الانباري ونفيها نقول : لو أردنا أن نحسن الظن كثيراً بأبي البركات الانباري ونغضّ الطرف عن كل ما تقدّم من الطعن عليه ليس في الريادة وحسب بل في جلّ جهده في علم أصول النحو كما أثبت ذلك الباحث الجادّ محمد العمري بتتّبعه الدقيق وحجّته الدامغة في التدليل على صحة قوله ومدعاه ؛ فإننا لا نستطيع أن نفهم حقيقة زعم الانباري وادّعائه الريادة لهذا العلم والسبق اليه إلاّ على نحو السبق في إفراده مصنفاً خاصّاً لهذه الأصول يجمع به شتات ما كتبه النحاة قبله لا على أنّه مبتكر هذا العلم أو الرائد فيه لما تقدّم من سوق الأدلة على أوّلية أبي الفتح عثمان بن جني في ذلك وريادته لهذا العلم من غير منازع له في ذلك ، كذلك ممّا يحسب لابي البركات من دور مائزٍ في علم أصول النحو هو مبادرته تلك الأصول وتعريفها بتعريف دقيق فرَّق فيه بين حدود تلك الأصول ومعانيها إذ كان له فضل السبق في تحديد المقصود بأصول النحو وأدلته . وكذلك تميَّز ابن الانباري بالتقسيمات والتحديدات التي أضافها الى هذا العلم ، كما كان الانباري سبَّاقاً الى البيان عن وجود أدلةٍ فرعية ملحقة بالقياس كالاستدلال بالتقسيم ، والأولى وببيان العلة ... وعليه نقول ما قاله الاستاذ سعيد الافغاني من أنّ ابن الانباري وإن لم يكن مبتكر هذا الفن حقاً فله الفضل الكبير في جمع جزئياته وتنظيمها وتصنيفها تصنيفاً جديداً .

ريادة جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت٩١١هـ) في علم أصول النحو

زعم السيوطي أنَّه جاء بما لم يأتِ به الأولون من النحاة ، ونسج كتاباً في علم أصول النحو لم يُنسج على منواله ، إذ يقول في مقدمة كتابه « الاقتراح في علم أصول النحو» :((فهذا كتاب غريب الوضع عجيب الصنع لطيف المعنى طريف المبنى لم تسمح قريحة بمثاله ولم ينسج ناسج على منواله في علم لم أُسبَق إلى ترتيبه ولم أُتقدَّم إلى تهذيبه وهو أصول النحو الذي هو بالنسبة الى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه ، وإنْ وقع في متفرقات كلام بعض المؤلفين وتشتت في أثناء كتب المصنِّفين؛ فجمعه وترتيبه صنعٌ مخترع وتأصيله وتبويبه وضعٌ مبتدع ؛لأُبرز في كل حين للطالبين ما تبتهج به أنفس الراغبين) [٧٥] . وقد أثار قول السيوطي اعلاه في نفسي ارتياباً ، وفي أنفس الباحثين استهجاناً واستغراباً ، بل

واتهاماً بعدم الصدق وغير ذلك كثير – كما سيتبين لاحقاً – إذ يطالعنا الاستاذ سعيد الافغاني مستغرباً من أولية السيوطي وسبقه الى هذا العلم ، بل يتوقع أن يُدهش القارئ أيضاً ، إذ يقول في ذلك : ((وما بأس في أن يؤلّف السيوطي في هذا الموضوع أيضاً ، ولكن دعوى الأولية هو الغريب .... وسوف يُدهش القارئ إذا علم أنَّ أكثر فصول (لمع الأدلة) في الاصول مُدرج ببعض اختصار يسير في كتاب السيوطي(الاقتراح) البالغ مئة صفحة ، وأنه نقل فيه كثيراً عن كتب ابن الانباري الثلاثة : الانصاف ، والاغراب، ولمع الادلة؛ بل نقل عن ابن الانباري أيضاً في كتابه الاخر (المزهر) ، فمن الغريب جداً أن يدرج الكتابين في كتابه ثم يبقى أول المقدمة التي كان فيها دعوى الأولية على حالها التي رآها القارئ بعد أن أقرَّ السيوطي بأنه في كتابه عيال على ابن الانباري))[٧٦]. ثم يوافقه الرأي تماماً الدكتور. إبراهيم عبدالله رفيدة بعدِّه قول السيوطي وزعمه الريادة والابتكار لعلم أصول النحو دعوى غريبة، إذ يقول في ذلك: ((إنَّها لدعوى غريبة يردفها بالقول : إنه عثر بعد تمامه على كتابي الانباري سابقي الذكر: « فتطلّبت هذين الكتابين حتى وقفت عليهما، فإذا هما لطيفان جداً، واذا في كتابي من القواعد المهمة والفوائد ما لم يسبق اليه أحد ولم يعرّج في واحد منهما عليه « ، ومّما يدلّ على اضطراب هذا القول ويدعو إلى الارتياب في صحته ما يلي:

١ – السيوطي عرف أصول النحو وشرح التعريف قائلاً : « وأدلة النحو الغالبة أربعة ....» ثم قال : « وقال ابن الانباري في أصوله : أدلة النحو الثلاثة : نقل وقياس واستصحاب حال « فنراه ينقل عن الانباري في المسألة الاولى من كتابه ثم يقول عقبها مباشرة : « وبعد أنْ حررت هذا الحد بفكري وشرحته وجدت ابن الانباري قال : أصول النحو أدلة النحو التي تفرّعت منها فروعه وفصوله « فهذا القول يوحي بأن السيوطي لم يطلع على تعريف الانباري الاّ بعد أن عرف هو « أصول النحو « وشرح تعريفه ، وتعريف الانباري له مذكور في الفصل الأول من كتابه « ، و «أدلة النحو» التي نقلها السيوطي منه مذكورة في الفصل الثاني منه ، فهل نصدّق أنه اطلع على الفصل الثاني منه قبل الفصل الاول .

٢ – السيوطي نقل في كتابه أغلب كتاب» لمع الادلة» بل نقل منه فصولاً كاملة مع الاختصار والتصرف المخلَّين في بعض الأحيان))[٧٧] . ونجد الدكتور قاسم بدماصي قد حمل قول السيوطي وزعمه الابتكار على العجب بنفسه – وليس ذلك ببعيد - ، إذ قال : ((وقد أُعجب بعمله هذا حتى ادَّعى هو الآخر ابتكار هذا العلم ، وذلك إذ قال : « .....» مع اعترافه بسبق ابن جني في هذا المضمار، وسوق تصريح ابن جني بغرضه في عمل كتاب الخصائص، وتنبيهه على عثوره للمع الأدلة والاغراب لابن الانباري))[٧٨] . ونفى الدكتور حسن الملخ الابتكار والابتداع عن السيوطي ، وعدّ جهده عبارة عن جمع لمادة أصول النحو ، وليس تأليفاً فيها ولا تأصيلاً لها، إذ يقول في ذلك : ((ومع أنَّ السيوطي غلب عليه الجمع لا التأليف ، والاتباع لا الابتداع ، الا أنه تميز بجمعه لكل أصول علم النحو الاساسية والفرعية ، فأصول علم النحو الاساسية عنده : السماع والقياس والاجماع واستصحاب الحال))[٧٩]. وهكذا تتوالى مواقف الباحثين المتشابهة في استهجان

قول السيوطي وردِّ زعمه بالريادة لعلم أصول النحو وهو المتأخر لفظاً ورتبةً عن سابقيه من المؤصّلين لهذا العلم – ابن جني ، وابن الانباري – بقرون عدداً ! وعليه نجد الدكتور محمد سالم قد ردَّ زعم السيوطي واستدلَّ عليه بقوله: ((وأمّا ما ادّعاه السيوطي من أسبقية التأليف في هذا العلم ، وأنه لم تسمح قريحة بمثاله .... فهذا مردود بما نقله الانباري من تأثير في مؤلفات السيوطي وتأليفه في علم أصول النحو. وقد اعترف السيوطي بنفسه أنه نقل من « لمع الأدلة والاغراب « في كتابه وأدخلهما في خلله . فهذه الأولية غير مفهومة الاّ أن يكون المراد بها أولية في الترتيب والتبويب))[٨٠] .

وهذا ما جعل الباحث جميل إبراهيم علوش يذهب بعيداً و يصرِّح بعدم مصداقية السيوطي، وعدم التزامه بمبدأ الأمانة العلمية ، إذ يقول في ذلك : ((والغريب أنه يزعم أنه لم يرَ كتاب الانباري في هذا الموضوع الأ بعد فراغه من تأليف كتاب الاقتراح، في حين أنه يشير في مكان لاحق الى أنه أخذ من الانباري اللباب وأدخله في خلال هذا الكتاب ، والسيوطي غير صادق فيما يقول لأن المطالع كتابيه « الاقتراح « و «المزهر» يجده قد حشاهما بمختارات ومقتطفات كثيرة من» لمع الأدلة» ، حتى أنَّ الاستاذ الافغاني قد اعتمد في تحقيقه هذا الكتاب على ما في ذينك الكتابين من نصوص مقتبسة ، وقد أشار إلى ذلك في مقدمة الكتاب . وهذا أكبر دليل على عدم تمسك السيوطي بالصدق والتزامه بمبدأ الأمانة العلمية، وكشف المؤرخون هذه الخصلة السيئة فيه))[٨١] .

ومهما يكن للسيوطي من جهد ولكتابه من قيمة وأهمية غير أنها لا تعود إلى ما ادعى السيوطي من إضافة جديدة أو سبق وأولية بقدر ماهي تجربة ناجحة إلى حد كبير في جمع شتات الأبحاث السابقة عليه وأن يؤلّف بينها وينسقها ويخرجها بحلّتها الجديدة ليجعل منها علماً محدّد المعالم والمبادئ ، واضح القسمات والاصول ، أمّا دعوى السبق والأولية فتسقط بحجتين دامغتين عند الباحث جميل علوش ، وما تلك الدعوى الاّ ضرب من المكابرة والتبجح لا يسندها الواقع ولا تؤيدها الأدلة ولا يشفع له تبريره فيما بعد بأنه قد ضمَّن كتابه آراء ابن الانباري في خُلل مصنّفه معزوّة اليه ، ولا قوله في بيان سر الابتداع ومكامن الاختراع بأنّ جمعه وترتيبه صنعٌ مخترع ، وتأصيله وتبويبه وضعٌ مبتدع .[٨٢] واراني غير مستغربٍ من قول علوش ، ولست مستكثراً جرأته العلمية ، ومؤيداً لصحة وصفه السيوطي بعدم الصدق ومخالفة مبدأ الامانة العلمية ؛ ذلك بأنه قد أُثر عنه مثل ذلك وأكثر منه ! ولا أدلَّ على ذلك مّما أورده المؤرخ الناقد شمس الدين السخاوي في كتابه « الضوء اللامع لأهل القرن التاسع « ، إذ قال ما نصّه : ((.. ثم انجمع وتمشيخ وخاض في فنون خصوصاً هذا الشأن ؛ واختلس حين كان يتردد اليّ ممّا عملته كثيراً كالخصال الموجبة للظلال والاسماء النبوية ، والصلاة على النبي صلى الله عليه (واله) وسلم وموت الابناء وما لا أحصره ، بل أخذ من كتب المحمودية وغيرها كثيراً من التصانيف المتقدّمة التي لا عهد لكثير من العصريين بها في فنون، فغيّر فيها يسيراً وقدَّم وأخّر ونسبها لنفسه وطوَّل في مقدماتها بما يتوهّم منه الجاهل شيئاً مما لا يوفى ببعضه ... ولولا تلطفي بالجماعة كالا بناسي وابن الفالاتي وابن قاسم لكان مالا خير فيه ... لذا قيل إنه تزبب قبل أن

يتحصرم ، وأطلق لسانه وقلمه في شيوخه فمن فوقهم بحيث قال عن القاضي العضد إنه لا يكون طعنة في نعل ابن الصلاح ، وعُزِّر على ذلك من بعض نواب الحنابلة بحضرة قاضيهم .... كل ذلك مع كثرة ما يقع له من التحريف والتصحيف وما ينشأ من عدم فهم المراد لكونه لم يزاحم الفضلاء في دروسهم ولا جلس بينهم في مسائهم وتعريسهم بل استبدَّ بأخذه من بطون الدفاتر والكتب واعتمد مالا يرتضيه من الاتقان صحب))[٨٣] .

بعد تواتر آراء الباحثين وإجماع الدارسين على سذاجة زعم السيوطي ، وعدم صدق قوله في ادّعائه الابتداع والابتكار لعلم أصول النحو وأدلته ؛ يفجؤنا الدكتور طاهر سليمان حمودة بموقفه الصُلْب ورأيه الحازم ، وقوله القاطع بأوَّلية السيوطي وصحة مدعاه ، وصدق قوله في الريادة والابتكار ، حتى وصل به الى المغالاة – وإن حاول ان لا يصلها – في تبنيه رأياً وِتراً منفرداً به مخالفاً إجماع الدارسين ناسفاً جهد من سبق السيوطي ، وعدَّه وحيداً في جهده ، فريداً في صنعه ، إذ يقول في ذلك : ((ثانياً : ترتيب الكتاب بحسب ما يقتضيه علم الاصول ، وهو ما لم يقم به ابن جني ، فكتابه يحوي ما يتصل بالأصول وما هو خارج عنها ، كما أن ابن الانباري لم يوفّق في ترتيب كتابه ، وأهمّ ما يميّز كتاب السيوطي ترتيبه الموافق للموضوع ... ويعدّ هذا الترتيب على هذا النسق أوفى ترتيب وأكثره دقة فيما يتصل بأصول النحو ، وهو ما لم يتنبّه اليه ابن الانباري الذي ألّف في الاصول من قبل ... ويعدّ كتاب السيوطي من هذه الناحية أهمّ الكتب التي تناولت أصول النحو ، بل إننا لا نكون مغالين إذا قلنا إنَّ أصول النحو بالمعنى العلمي الدقيق لم يوضع فيها غير كتاب السيوطي))[٨٤] .

و قد ردَّ الدكتور الملخ قول حمودة بقوله : ((وهو قول فيه نظر من جهة أن أوّلية الشيء لا يشترط فيها للشمول والوضوح بل يشترط فيها السبق التاريخي، وهذا ما لم يتيسر للسيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ))[٨٥] . ونختم كلامنا في ريادة السيوطي بتوصيف الدكتور أحمد عبدالباسط حامد كتاب الاقتراح أنموذج مرحلة الاكتمال لأسس أصول النحو وقواعده والممثل الحقيقي لها بجميع ملامحها ، إذ يقول في ذلك : ((رابعاً : مرحلة الاكتمال : وهي تلك المرحلة التي اكتملت فيها الأسس العامة لعلم أصول النحو وقواعده ... ويعدُّ أنموذج هذه المرحلة ، والممثل لها بجميع ملامحها وخصائصها كتاب (الاقتراح في علم أصول النحو) لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ) ... ويمكن القول بأن كتاب (الاقتراح) على الرغم من ضآلة حجمه وصغر جرمه فإنه يعدّ اللبنة المتمّمة لأصول النحو العربي ؛ حيث يعدّ خلاصة وافية للكتب والمراجع كافة التي صنفت في علم أصول النحو ، أو عالجت فنونه ، منذ نشأة النحو إلى عصر المؤلف))[٨٦].

ومن العجب أن تتهافت الاقوال في وصف كتاب الاقتراح على صغر حجمه وضآلة جرمه ؛ إذ تقدّم الكلام في قول د. حمودة وهو يعدّه خالصاً في أصول النحو وقد طابق عنوانه محتواه ولم يحد عن تلك الاصول ، ثم تأتي الباحثة أريج صالح شحادة لتؤاخذ السيوطي في اقتراحه بأنه لم يك خاصّاً في أصول النحو ، فتقول في ذلك : ((ويؤخذ على كتاب الاقتراح أنّه ليس خاصاً في أصول النحو كما لمع الأدلة لابن الأنباري ، بل جاء على عشر مقدمات وسبعة أبواب،

مع أنّ الاقتراح متأخر زماناً عن لمع الأدلة بأكثر من ثلاثة قرون ، وحق السابق على اللاحق أن يستدرك عليه ما فاته ، وأن يأتي بما لم يأتِ به سابق، لا أن يكون عيالاً عليه ، فيقع في أخطاء كان ينبغي ألّا يقع فيها فأنّى له هذه الأولوية وقد سبقه ابن الأنباري إلى ذلك تأليفاً وتبويباً ؟!)) [٨٧] . على الرغم من أننا نذهب الى ما ذهب اليه السواد من الباحثين في عدم قبولنا قولة السيوطي ذائعة الصيت ، وردِّ زعمه في ابتكار علم أصول النحو والريادة فيه ولم يشفع له في ذلك تبريره فيما بعد أنه قد ضمَّن كتابه بعضاً من آراء ابن جني ، واشارته إلى جهد ابن الانباري وتضمينه لآرائه في خُلل كتابه معزوَّة اليه ، غير أننا لا نستطيع غضّ الطرف عن جهده وبخسه حقه في الترتيب والتنظيم لتلك المادة تنظيماً دقيقاً؛ ضمَّ خلاصة المنقول عن القدماء فيما يتصل بالمادة اللغوية وكيفية الاحتجاج بيها، وقد ذهب الدكتور حمودة لبى أن للسيوطي ((في بقية فصول الكتاب ابتكارات جديدة تنمّ عن فهم عميق لنصوص السابقين ومحاولته لتهذيب علم أصول النحو وتحديد مسائله تحديداً قاطعاً))[٨٨] .

الخاتمة

بعد هذه الجولة في تتبّع مواقف العلماء ومناقشة آراء الباحثين في إثبات الريادة لعلم أصول النحو، وإرساء دعائمه الرئيسة لابدّ من استجلاءٍ لأهم الثمرات وقطفٍ لأجنى الثمرات فنقول في ذلك : إنَّ النحويين كانوا يدركون هذه الاصول عملياً في مجالسهم العلمية ، ومناقشاتهم التعليمية قبل أن تتحدد مسائلها وتقرر مسالكها ثم تجمع وتؤصل على أنها علم مستقل موسوم بعلم أصول النحو . لعل أهم ما نختم به بحثنا هذا هو ذهابنا الى ريادة ابن جني لهذا العلم ، وأوليته في جمع هذه الأصول والكتابة فيها على علم بها وقصدٍ للتأليف فيها وجهدٍ للتفريع فيها وهذا ما صرَّح به في قصدية تأليفه وتقريره سبقه لغيره مع اعترافه بفضل من سبقه كابن السراج الذي لم يلمم في هذا الباب الاّ حرفاً أو حرفين . وكذلك أنه درس اصول النحو في أكثر من مائة باب من أبواب خصائصه التي ربت على مائة وستين باباً ، ولم يترك أصلاً من تلك الاصول الاربعة الرئيسة – السماع ، القياس ، الاجماع ، الاستصحاب وإن لم يسّمه باسمه – الاّ ودرسه تفصيلاً تنظيراً وتطبيقاً . ولعل من أدلِّ ذلك هو أولية الخصائص بتأليفه في هذا الباب وفي هذا العلم ، ولا يضيره ما أُخذ عليه من التوسع فيما ليس من الاصول بشيء ، ولنا في رسالة الشافعي التي لم يختلف عليها اثنان من الباحثين في ريادتها في علم اصول الفقه شبهٌ وأُسوةٌ في التأليف ، إذ لم تسلم من الاستطراد والتوسع فيما ليس هو من أصول الفقه في شيء كالحديث والفقه واللغة وغيرها.

الهوامش

١ – الاقتراح في علم أصول النحو : ٥
٢ – الخصائص ، ١ : ٨٨.
٣ – الأصول في النحو ، لابن السراج ، ١ : ٣٥
٤ – لمع الادلة في أصول النحو :٨٠
٥ - الاقتراح في علم أصول النحو : ٥
٦ – أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة : ٣٣٥ – ٣٣٦
٧ – سيبويه إمام النحاة : ١٥٨
٨ – طبقات فحول الشعراء ، ١ : ١٢
٩ – طبقات النحويين واللغوين : ١١
١٠ – ينظر ، نظرية الاصل والفرع في النحو العربي : ٣٩
١١ – أصول اللغة والنحو بين الاخفش والفراء من خلال كتابيهما (معاني القرآن) :٢٠٣ – ٢٠٧
١٢ – في أصول النحو : ٢٠٦
١٣ – الاصول في النحو ، ١ : ٥٦
١٤– ينظر ، نظرية الاصل والفرع في النحو العربي : ٤٤
١٥ – الاصول في النحو ، ١ : ٣٨
١٦ – ينظر ، سر صناعة الاعراب : ٦
١٧ – موضوعات في نظرية النحو العربي – دراسات موازنة بين القديم والحديث : ٩٤
١٨ – أصول التفكير النحوي : ١٧ – ١٨
١٩ – اصول النحو العربي في نظر النحاة وابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث : ٧
٢٠ – ينظر ، الاقتراح ، تحقيق : د. احمد محمد قاسم : ٣
٢١ – ينظر ، آراء ابن السراج غير البصرية في كتاب « الاصول في النحو « : ٣٦
٢٢ – الاصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب : ١١
٢٣ – الاقتراح في علم أصول النحو وجدله ، تحقيق : د. محمد فجّال : ١٥
٢٤ – الاصول ، تمام حسان : ١٦٩ – ١٧٠
٢٥ – نظرية الاصل والفرع : ٤٦
٢٦ – ينظر ، ابن الانباري وجهوده في النحو : ١٣٧
٢٧ – ارتقاء السيادة في علم اصول النحو : ٩
٢٨ – من قضايا أصول النحو عند علماء أصول الفقه : ٣٣ – ٣٤
٢٩ – أصول النحو تأريخ وتأصيل : ١٦٣ – ١٦٤
٣٠ – اصول النحو العربي ، احمد محمد نحلة : ١٩ – ٢٠
٣١ – النحو وكتب التفسير، ١ : ٥٧
٣٢ – الاصول في النحو ، ١ : ٦٥
٣٣ – المصدر نفسه ، ١ : ٨٩
٣٤ – المصدر نفسه ، ١ : ١٨٣

٣٥ - المصدر نفسه ، ١ : ٣٤٨
٣٦ – نزهة الالباء : ٢٣٣
٣٧ – الخصائص ، ١ : ٢ – ٣
٣٨ – أصول النحو تاريخ وتأصيل : ١٥٣ – ١٥٦
٣٩ - الخصائص ، ١ : ٣٢
٤٠ – المصدر نفسه ، ١ : ٦٧
٤١ - أصول النحو تاريخ وتأصيل : ١٦٤
٤٢ - نظرية الاصل والفرع : ٥٦
٤٣ – ابن الانباري وجهوده في النحو : ١٤٧
٤٤ - المصدر نفسه
٤٥ - المصدر نفسه
٤٦ - المصدر نفسه
٤٧ – للمزيد ينظر ، أصول النحو تاريخ وتأصيل : ١٦٦ – ١٦٧
٤٨ – المؤثرات الفقهية في تأصيل الاصول النحوية : ١٤١ بتصرف .
٤٩ – السيوطي النحوي : ١٩٩
٥٠ – ينظر ، اصول النحو – دراسة في فكر الانباري : ٥٣٤
٥١ – رأي في أصول النحو وتأثره بأصول الفقه : ١١
٥٢ – النحو وكتب التفسير : ٨١
٥٣ – مدرسة القياس في اللغة ، مجلة مجمع اللغة العربية – القاهرة - ، ج ٩ : ٣٥٤
٥٤ – ابن جني النحوي : ١٤١
٥٥ – خصائص التأليف في القرن الرابع الهجري : ٢٢١
٥٦ – ينظر ، نظرية الاصل والفرع في النحوي العربي : ٥٩
٥٧ – الاصول النحوية عند المدرسة الاندلسية : ٧٧
٥٨ – النحو وكتب التفسير ، ١ : ٨٢
٥٩ – الاغراب في جدل الاعراب : ٢١
٦٠ – لمع الادلة ، تحقيق : عطية عامر : ٢٣
٦١ - الاغراب في جدل الاعراب : ١٩
٦٢ – لمع الادلة : ٢٣
٦٣ – نزهة الالباء : ٨٩
٦٤ – المؤثرات الفقهية في تأصيل الاصول النحوية : ١٤٢
٦٥ – ينظر ، أصول النحو في الخصائص : ١٣٤
٦٦ - الاغراب في جدل الاعراب : ١٩
٦٧ – ينظر ، من قضايا اصول النحو عند علماء اصول الفقه : ٤٤
٦٨ - المؤثرات الفقهية في تأصيل الاصول النحوية : ١٤٢

٦٩ – ابن الانباري وجهوده في النحو : ١٥٢
٧٠ - اصول النحو – دراسة في فكر الانباري : ٥٣٦
٧١ – نظرية الاصل والفرع في النحو العربي : ٦١
٧٢ – أصول النحو تاريخ وتأصيل : ١٦٦ – ١٦٨
٧٣ – قياس العكس في الجدل النحوي عند أبي البركات الانباري : ٩٢ – ٩٣
٧٤ - من قضايا أصول النحو عند علماء أصول الفقه : ٥٠
٧٥ – الاقتراح : ٥ -٦
٧٦ – رسالتان لابن الانباري – الاغراب في جدل الاعراب : ٢١
٧٧ – النحو وكتب التفسير : ٨٤
٧٨ - أصول النحو تاريخ وتأصيل : ١٧٨
٧٩ – نظرية الاصل والفرع في النحو العربي : ٦٣
٨٠ - اصول النحو – دراسة في فكر الانباري : ٥٣٥
٨١ – ابن الانباري وجهوده في النحو : ١٤٩
٨٢ – ينظر المصدر نفسه
٨٣ – الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، ٤ : ٦٦ – ٦٨
٨٤ – جلال الدين السيوطي عصره وحياته وآثاره وجهوده في الدرس اللغوي : ٣٤٧ – ٣٥٠
٨٥ – نظرية الاصل والفرع في النحو العربي : ٦٥
٨٦ - من قضايا أصول النحو عند علماء أصول الفقه : ٥٢ – ٥٩
٨٧ – الاصول النحوية المختلف عليها بين القدماء والمحدثين – دراسة تاريخية موازنة - : ١٧ -١٨
٨٨ - جلال الدين السيوطي عصره وحياته وآثاره وجهوده في الدرس اللغوي : ٣٥١.

المصادر والمراجع

١- ابن الأنباري وجهوده في النحو ،(رسالة دكتوراه) مقدمة إلى معهد الآداب الشرقية في جامعة القديس يوسف – بيروت ، جميل إبراهيم علوش ، ١٩٧٧.

٢- ابن جني النحوي، الدكتور فاضل صالح السامرائي ، دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٦٩م.

٣- أبو زكريا الفرّاء ومذهبه في النحو واللغة ، أحمد مكي الأنصاريّ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٦٤م.

٤- آراء ابن السراج غير البصرية في كتابه الأصول في النحو ، عبد العزيز بن حميد بن محمد الجهني ، جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية ، قسم الدراسات العليا ، ١٣١٧هـ ١٩٩٧م.

٥- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ، يحيى بن محمد أبي زكريا الشاوي المغربي الجزائري (ت١٠٩٦هـ)، تقديم وتحقيق : الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الأنبار للطباعة والنشر، مطبعة النواعير، العراق – الرمادي ، ط:١، ١٤١١هـ ١٩٩٠م.

٦-أصول التفكير النحوي ، الدكتور علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط:١، ٢٠٠٦.

٧- أصول اللغة والنحو بين الأخفش والفرّاء من خلال كتابيهما ((معاني القرآن)) (رسالة ماجستير)، أحمد الشايب عرباوي ، جامعة محمد خيضر –بسكرة ، ٢٠١٣-٢٠١٤.

٨- أصول النحو العربي ، الدكتور محمود أحمد نحلة، دار العلوم العربية ، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م النحو وكتب التفسير ، د. إبراهيم عبد الله رفيدة ، الدار الجمهورية للنشر والتوزيع والإعلان ، دار الكتب الوطنية- بنغاز ، ط٣، ١٩٩٠.

٩- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء القرطبي وضوء علم اللغة الحديث ،د. محمد عيد، عالم الكتب ،ط٤، ١٩٨٩.

١٠- أصول النحو تاريخ وتأصيل ، د. قاسم بدماصي، شمس للنشر والإعلام ،دط،دت.

١١- أصول النحو دراسة في فكر الأنباري ،محمد سالم صالح ،دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة،ط١، ٢٠٠٦.

١٢- الأصول النحوية المختلف عليها بين القدماء والمحدثين (دراسة تاريخية موازنة) ، أريج صالح شحاة أبو تيّم (رسالة ماجستير) ، كلية الآداب في الجامعة الأسلامية بغزة ،٢٠١٨م .

١٣- الأصول النحوية عند المدرسة الأندلسية (أطروحة) ،عبد العزيز عبد العزيز المرسى، جامعة الأزهر، مصر،٢٠٠٥.

١٤- الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو- فقه اللغة- البلاغة، د. تمّام حسان، عالم الكتب ، القاهرة ،٢٠٠٠م.

١٥- الأصول في النحو ، ابن السراج ، تح د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيرت، ط١، ١٤٠٥ه،١٩٨٥م.

١٦- الاغراب في جدل الإعراب ومعه كتاب لمع الأدلة، أبي البركات الأنباري، تح سعيد الأفغاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،ط٢ ١٩٧١م.

١٧- الاقتراح في علم أصول النحو وجدله، السيوطي، تح: محمود فجّال ،ط١،مطبعة الثغر، ١٤٠٩ه،١٩٨٩م.

١٨- الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي ،تح .أحمد محمد قاسم، القاهرة،١٣٩٦هـ،١٩٧٦م.

١٩- تاريخ آداب العرب ،مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت،لبنان،ط٤، ١٣٩٤هـ -١٩٧٤م.

٢٠- تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب ،

محمد المختار ولد أبّاه ، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم ،دط،١٤١٧هـ ١٩٩٦م .
٢١- جلال الدين السيوطي عصره وحياته وآثاره وجهوده في الدرس اللغوي ، طاهر سليمان حمودة، المكتب الاسلامي – بيروت ، ط ١ : ١٩٨٩ م .
٢٢- الخصائص : ابن جني ، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، ١٩٨٨.
٢٣- خصائص التأليف في القرن الرابع الهجري ،د.سعود أبو تاكي ،دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع،٢٠٠٧.
٢٤- دراسات نحوية في خصائص ابن جني، أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية،١٩٩٠.
٢٥- دور البصرة في نشأة الدراسات النحوية ، د. زهير غازي، المركز الثقافي في جامعة البصرة، ط١، ١٩٨٩م.
٢٦- رأي في أصول النحو وتأثره بأصول الفقه ، مصطفى جمال الدين ، مجلة كلية الفقه ، الجامعة المستنصرية ، ع١، ١٩٧٩.
٢٧- سر صناعة الإعراب ، أبي الفتح عثمان بن جني، تح مصطفى السقا وآخرون ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر.
٢٨- سيبويه إمام النحاة ، تأليف : علي النجدي ناصف ، الناشر : عالم الكتب / القاهرة ، د. ط
٢٩- السيوطي النحوي ، محمد سليمان عدنان ، دار الرسالة ، بغداد ، ط١
٣٠- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، تأليف المؤرخ الناقد : شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي ، دار الجيل : بيروت ، د. ط
٣١- طبقات فحول الشعراء ، تأليف : محمد بن سلّا الجمحي ، قرأه وشرحه أبو فهر محمود محمد شاكر، الناشر : دار المدني بجدة . د. ط
٣٢- قياس العكس في الجدل النحوي عند أبي البركات الانباري ، محمد بن علي بن محمد العمري، أطروحة دكتوراه ، جامعة أم القرى ، المجلد الاول – الدراسة الوصفية : ١٤٢٨ / ١٤٢٩ ه .
٣٣- مدرسة القياس في اللغة ، أحمد أمين ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ج٩/٣٥٤ ، ١٩٥٣.
٣٤- مقابسة في علم أصول النحو (بحث) ،د.علي توفيق الحمد، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، ع ١٤٢٠،١٨هـ -٢٠٠٠م.
٣٥- من قضايا أصول النحو عند علماء أصول الفقه، د. أحمد عبد الباسط حامد ، تقديم أ.د. حسين محمد نصار، ط١، مجلة الوعي الإسلامي ، الإصدار الحادي والثمانون ، ١٤٣٥هـ ٢٠١٤م.
٣٦- منهج ابن السرّاج في كتابه الأصول(بحث)، مسعود غريب ،مجلة الأثر ،ع١٨، ٢٠١٣.
٣٧- المؤثرات الفقهية في تأصيل الأصول النحوية، الأستاذ طارق بومود ، مجلة المخبر ،جامعة بسكرة، الجزائر.
٣٨- النحو وكتب التفسير ، د. إبراهيم عبد الله رفيدة ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ،ط٣، ١٩٩٠م.
٣٩- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، الدكتور حسن خميس الملخ، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط:١، ٢٠٠١.